مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٧٥**

الأربعاء، ١٤ أيار/مايو ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بايك جي – آه	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيد روتيلو
	الأردن	السيدة الحديد
	أستراليا	السيد بليس
	تشاد	السيد مانغارال
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد ليانوس
	الصين	السيد كاي ويمينغ
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

1401617 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

وسيستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة لإحاطة إعلامية تقدمها السفيرة ريموندا مورموكايته، الممثلة الدائمة لليتوانيا، بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن للسفيرة مورموكايته.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن، عملا بالفقرة ١٩ (هـ) من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، عن عمل اللجنة منذ إنشائها في ٢٦ شباط/فبراير حتى الآن. وبموافقة أعضاء المجلس، يصدر التقرير بعد انقضاء مهلة ال ٦٠ يوما المنصوص عليها في القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، بغية تمكين اللجنة من موافاة المجلس بمعلومات عن آخر الأنشطة الفنية التي قامت بها اللجنة.

ويذكر أعضاء المجلس أن مجلس الأمن، بموجب قراره ٢١٤٠ (٢٠١٤)، الذي أعرب فيه عن دعم عملية انتقال سياسي سلمية وشاملة للجميع ومُنَظَّمَة يتولى اليمن زمامها لتلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته المشروعة لتغيير سلمي وإصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي ذي مغزى، كما تنص عليه مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل، فرض ، في جملة أمور، تدابير على الأفراد أو الكيانات الذين تحدد اللجنة أسماءهم لمشاركتهم في أعمال تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في اليمن أو لتقديمهم الدعم لتلك الأعمال.

وتشمل هذه التدابير تجميد الأصول التي تملكها أو تتحكم فيها الكيانات أو الأفراد الذين تحدد اللجنة أسماءهم، أو كيانات أو أفراد يعملون باسمهم أو وفقا لتوجيهاتهم، أو كيانات يملكونها أو يتحكمون فيها، علاوة على حظر سفر الأفراد الذين تحدد اللجنة أسماءهم.

لقد أُنتخبتُ في ٢٥ آذار/مارس رئيسة للجنة، وشغل ممثل الأردن منصب نائب الرئيس. وأود أن أشكر أعضاء المجلس على الثقة التي أولوني إياها ووفد بلدي لقيادة هذه الهيئة الفرعية الهامة التابعة لمجلس الأمن. وكما قلت في الجلسة الأولى للجنة، فإنني أعتزم التعاون على نحو وثيق جدا وعلى أساس مستمر مع جميع أعضائها.

يتمثل أول عمل بالنسبة لأي لجنة جديدة في اعتماد مبادئ توجيهية لتسيير أعمالها. وقد اعتمدنا مبادئنا التوجيهية في ٤ نيسان/أبريل ثم أُعلن عنها بعد ذلك لجميع الدول الأعضاء عبر مذكرة شفوية وبيان صحفي. وفي اليوم نفسه، تلقت اللجنة رسالة موجهة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية رشّح فيها أسماء أربعة أشخاص لعضوية فريق الخبراء المنشأ بموجب القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤). وكما يذكر أعضاء المجلس، فإن إحدى مهام الفريق تتمثل في مساعدة اللجنة على تنفيذ ولايتها، بما في ذلك عن طريق القيام في أي وقت بتوفير المعلومات ذات الصلة بإمكانية تسمية أفراد وكيانات لإخضاعهم لحظر السفر و/أو تجميد الأصول. والفريق مكلف أيضا بجمع وتحليل ودراسة المعلومات التي ترد من الدول وهيئات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الإقليمية والأطراف المهتمة الأخرى بشأن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، وخصوصا الحالات التي تُقوض فيها عملية الانتقال السياسي في اليمن.

و لم يكن لدى اللجنة أي اعتراض على القائمة التي اقترحها وكيل الأمين العام. وعين الأمين العام الخبراء في الفريق في ١٦ نيسان/أبريل. إلا أنه، منذ ذلك الوقت، انسحب أحد الخبراء

من الفريق منوّها إلى التزامات أكاديمية ومهنية سابقة من شأنها منعه من المشاركة الكاملة في خطة العمل التنفيذي المتوخاة للفريق. وتعمل الأمانة العامة على إيجاد بديل له في أقرب وقت ممكن، في حين يوجد أعضاء الفريق الثلاثة الآخرون في نيويورك وقد بدأوا عملهم بالفعل.

وفي رسالة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل موجهة إلى هذه اللجنة وغيرها، اقترح رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩(٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات تنفيذ توصية لفريق الرصد التابع لها، تتعلق ببيانات الاستدلال البيولوجي للأفراد المدرجين في القائمة، على أن يكون ذلك بمثابة ممارسة متبعة في جميع اللجان التي أبرمت اتفاقا مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) بشأن نشر الإخطارات الخاصة المشتركة بين مجلس الأمن والإنتربول. وفي ردي، أبلغت رئيس لجنة القرارين ١٩٨٩/١٢٦٧ بأن اللجنة تعتزم النظر خلال الأيام المقبلة في اعتماد الإجراءات المتعلقة بإصدار الإخطارات الخاصة، ثم العودة إليها فيما بعد.

عقدت الجلسة الأولى للجنة في ٣٠ نيسان/أبريل، وذلك تحديدا، لبدء حوار بين اللجنة واليمن والبلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ولمناقشة تنفيذ التدابير المفروضة بموجب القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤). وشارك في تلك الجلسة أيضا ممثل عن مجلس التعاون. وبيّن عقد تلك الجلسة، وفقا لأحكام الفقرة الفرعية (و) من الفقرة ١٩ من ذلك القرار، عِظَم الأهمية التي تنظر بها اللجنة إلى التفاعل والتشاور مع اليمن وشركائه الإقليميين. وشكر الممثل الدائم لليمن – أثناء تلك الجلسة – أعضاء مجلس التعاون الخليجي على دعمهم للعملية الانتقالية علاوة على التشديد على أهمية مراعاة العوامل الاقتصادية والإنسانية في سياق التصدي للتحديات التي يواجهها بلده. واتفق جميع المتكلمين المشاركين على جدوى الحوار وأهمية مواصلته. وقد عقدت العزم من جانبي على مواصلة نهج شامل وتشاركي في قيادة أعمال اللجنة.

وفي ٥ أيار/مايو، عقدت اللجنة جلسة مشاورات غير رسمية مع الأعضاء الثلاثة في فريق الخبراء. وتشاطر الخبراء أفكارهم الأولية عن الكيفية التي يعتزمون بها الشروع في تنفيذ ولايتهم، علاوة على ذكر التحديات المتوقعة. ورحب أعضاء اللجنة ببدء أعمال الفريق وأعربوا عن تطلعهم إلى الحصول على تحليلاته التريهة والمستقلة للحالة على أرض الواقع على نحو مستمر. وقد سرني أن أعلم أنه – على الرغم من أن الفريق موجود في نيويورك – فإنه سيجتمع مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلو اليمن والبلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وتطلع أعضاء اللجنة أيضا إلى زيارة الفريق إلى اليمن في المستقبل القريب، ونوهوا إلى أن تلك الزيارة ستكون في غاية الأهمية لجمع معلومات ميدانية مباشرة.

ومن المتوقع أن يقدّم الفريق معلومات مستكلمة إلى مجلس الأمن في موعد أقصاه ٢٥ حزيران/يونيه. ووفقا للقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، ستتم مناقشة هذه المعلومات المستكملة في إطار اللجنة قبل تقديمها إلى المجلس. وعلاوة على ذلك، يجور للفريق أن يقدم المعلومات ذات الصلة إلى اللجنة في أي وقت من الأوقات. ووفقا لأحكام الفقرة الفرعية (٥) من الفقرة ١٩ من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، سأبلغ المجلس لاحقا – عند الاقتضاء – بهذا الشأن وغيره من المناقشات والأنشطة التي تضطلع بها اللجنة.

الرئيسة: (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفيرة مورموكايته على إحاطتها الإعلامية.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٥.